

محضر إجتماع لجنة الصناعة والبحث العلمي

مع المهندس / مجدي غازي – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية

الثلاثاء ١٩ مارس ٢٠١٩

عقدت لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية إجتماعاً بحضور المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية وبرئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، وذلك مع المهندس / مجدي غازي – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، كما حضر اللقاء عدد من السادة أعضاء اللجنة ورؤساء اللجان التخصصية بالجمعية وذلك في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً يوم الثلاثاء الموافق ١٩ مارس ٢٠١٩ بمقر الجمعية بالجيزة، بهدف التعرف على :

” خطة الهيئة العامة للتنمية الصناعية للنهوض بالقطاع الصناعي

الذي يمثل قاطرة التنمية للإقتصاد المصري ”

بدأ اللقاء بكلمة المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية، وقد رحب بالمهندس / مجدي غازي – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية لقبوله الدعوة لهذا اللقاء الهام للتعرف على خطة الهيئة لتطوير والنهوض بقطاع الصناعة في مصر، وقد أكد سيادته على أن الفساد والبيروقراطية من جانب صغار الموظفين يؤدي إلى نتائج سلبية لخطط الدولة وما تبذله الحكومة والوزارات المختلفة وكبار المسؤولين من جهود في تحسين مناخ الأعمال والتمسير على المستثمرين.

ثم قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية

، بالترحيب بالسيد رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وبالسادة الحضور، وقد أكد سيادته على أنه يوجد العديد من المعوقات في التطبيق الكامل لقانون التراخيص الصناعية نتيجة لعدم التزام بعض الجهات بالحوافز التي تضمنها القانون ومنها الرخصة الدائمة بالإضافة إلى توقيع غرامات وجزاءات دون الرجوع إلى الهيئة، وقد أشار سيادته إلى أن الرخصة في اشتراطات الدفاع المدني مدتها عام فقط وليست دائمة، وهو الأمر الذي يحتم ضرورة تعديل القانون للسماح بعدم إحالة المخالفة من الجهات الأخرى مثل الدفاع المدني إلا بعد الرجوع إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

ثم قام المهندس / مجدي غازي – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بتوجيه الشكر إلى الجمعية لدعوته لهذا

اللقاء الهام، وقد أشار سيادته إلى أنه يتم حالياً انشاء منطقة صناعية جديدة عالمية في شمال الفيوم من الجيل الرابع على مساحة ٨ آلاف فدان وستكون ثاني أكبر منطقة صناعية في مصر بعد العاشر من رمضان، كما أن الهيئة وفرت للشباب ١٧ مجمعاً صناعياً في ٤ محافظات تم الانتهاء منهم وهي: ميرغم والسادات وبدر وبورسعيد، فضلاً عن ١٣ مجمعاً جديداً سيتم الانتهاء من انشاءهم قبل نهاية ٢٠١٩ والذين تم توزيعهم في جميع المحافظات بداية من

أسوان وحتى الإسكندرية بواقع مجمعاً بكل محافظة عدا محافظة الفيوم والتي يتواجد بها مجمعين لانها اكبر محافظة مصدرة للأيدي العاملة كما يجري حالياً ترفيق منطقة صناعية جديدة وهي منطقة "الكوتة".
وقد أشار سيادته إلى وجود خطة وبروتوكول بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لترفيف الأراضي وطرحها على الصناع تنفيذاً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء في مساندة الصناعة وتوفير الأراضي بإلزام المحافظين بتوفير الأراضي اللازمة للأنشطة الصناعية نتيجة تزايد الطلب عليها خاصة في أكتوبر، كما أكد سيادته على أنه تم الانتهاء من خطة واستراتيجية الهيئة في توفير الأراضي باجمالي ٦٠ مليون متر مربع حتى عام ٢٠٢٠ حيث تم طرح ٣٠ مليون متر مربع بداية من ٢٠١٦ وحتى الآن وسيتم طرح ٢,٦ مليون قبل نهاية العام الجاري والانتهاء من الاستراتيجية في ٢٠٢٠.

ثم أكد سيادته على أن القانون رقم ١٥ للتراخيص الصناعية يواجه حالياً بعض الصعوبات والمعوقات من قبل بعض الجهات كونه سحب إختصاصات ١١ جهة، مشيراً إنه لن يحدث تراجع في قانون التراخيص الصناعية، وهو الأمر الذي يتطلب من مجتمع الأعمال التمسك بالقانون والذي إختصر زمن اصدار التراخيص الصناعية من ٣٣٦ يوماً إلى ٧ أيام فقط وصدار الرخصة دائمة، مؤكداً على أن الهيئة تعمل وفق منظومة متكاملة لحل كافة المشكلات التي تواجه الاستثمار الصناعي إلا أن نتائج هذه الجهود في الصناعة لا تظهر إلا بعد ٣ سنوات.
وقد أشار سيادته إلى أنه تم تشكيل لجنة لإعادة تسعير رسوم التراخيص التي تتم عبر الهيئة تخفيفاً على المستثمرين، كما أنه تم تأسيس شركة قابضة للتنمية الصناعية وبدأت عملها بالفعل في تنمية منطقة ميرغم بالاسكندرية وبورسعيد لإدارة المناطق الصناعية، لافتاً انه يتم عمل مناقصة لادارة المناطق الصناعية من خلال القطاع الخاص وانشاء قانون لادارة هذه المناطق.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم تناول أهم النقاط التالية :

- تم الإقتراح بعمل لجان تسوية داخل هيئة التنمية الصناعية عن المخالفات التي ترتكبها بعض الجهات الأخرى او للبت في تظلمات الصناع قبل إحالتها إلى النيابة، حيث أن اللائحة التنفيذية لقانون التراخيص الصناعية تتيح لرئيس الهيئة تسوية المنازعات قبل إحالتها للنيابة.
- تم التأكيد على أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية في اي دولة، حيث تساهم بنسبة ٥٣% من إجمالي الناتج القومي.
- تمت الإشارة إلى أن تعديل القوانين لإقرارها بعرضها على البرلمان يتم بسهولة، لذا فيجب قيام الجمعية بإعداد مذكرة توضيحية وتقديمها إلى مجلس النواب لاعادة النظر في قانون التراخيص الصناعية مرة أخرى.

- تم التأكيد على أن قانون التراخيص الصناعية لم ينهي معاناه الصناع بعد خاصة وأن جهات الدفاع المدني تتعامل بشكل منفرد دون الرجوع إلي الهيئة وتقوم بتوقيع غرامات جزافية واشترطات تتطلب توفيرها مبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي يجعل قانون التراخيص الصناعية يحتاج إلى اعادة النظر فيه مرة اخري.

وفي نهاية اللقاء : تم تقديم نسخة من بروتوكول التعاون المشترك بين جمعية رجال الأعمال المصريين والهيئة العامة للتنمية الصناعية إلى السيد رئيس الهيئة، للنظر والمراجعة لتوقيعه فيما بين الجهتين خلال الفترة القريبة القادمة، حيث يهدف البروتوكول إلى التعاون والمشاركة والمساهمة بين الجهتين في تلبية متطلبات نمو وتطوير الصناعة المصرية في مختلف محافظات مصر .

ثم قام كل من : المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية والمهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، بتوجيه الشكر إلى المهندس / مجدي غازي – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية لتبليته الدعوة وحسن مشاركته خلال هذا اللقاء الهام، وشكر جميع الحضور على حسن المشاركة الفعالة.